

تقديم

يأتي العدد الثالث من النشرة نصف السنوية، ليسلط الضوء على أهم الإنجازات التي قامت بها المؤسسة خلال الشهور الستة الماضية، لتطلع أصدقاءها وشركاءها على أهم أنشطتها وإنجازاتها.

النشرة نصف السنوية - العدد الثالث (كانون ثاني - حزيران 2018)

عقد مؤتمر يناقش

تأثير التطورات الإقليمية والدولية على مستقبل القضية الفلسطينية والخيارات والبدائل: رؤية نسوية وشبابية

نظمت "مفتاح" خلال النصف الأول من العام 2018 مؤتمرها السنوي، نوقشت خلاله تأثيرات التطورات الإقليمية والدولية على مستقبل القضية الفلسطينية، وطرح الخيارات والبدائل أمام الفلسطينيين من رؤية نسوية وشبابية. حيث عقدت جلسة أعقبت جلسته الافتتاحية، وعرضت فيها عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية د.حنان عشاوي إجمالاً لطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية، وتأثيرها على الوضع الفلسطيني وخياراته، فيما عرض عضو اللجنة المركزية لحركة فتح د. ناصر القدوة الخيارات السياسية المطروحة والممكنة. تلا هذه الجلسة جستان منفصلتان،



تناولتا الرؤيتين النسوية والشبابية لمواجهة التحديات السياسية، وجمود جهود المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، من خلال محورين: تناول المحور الأول تمثين الجبهة الداخلية، أما المحور الثاني، فقد عرض الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين على المستوى الدولي، وتحديد الأولويات الوطنية من منظور الحركة النسوية والقيادات الشابة، ورؤيتهما للبدائل الممكنة، وخلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات من أبرزها:

أولاً: متابعة إجراءات الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والانضمام إلى المنظمات الدولية والتوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية بتقديم ملف الاستيطان.

خامساً

فحص البدائل والخيارات المتاحة من قِبَل الباحثين ومراكز الدراسات والسياسيين لإمكانية فك الارتباط بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال.

رابعاً

تعزيز العلاقة مع الجاليات الفلسطينية، وضمان ممارستها دوراً فاعلاً في التشبيك والتفاعل مع المجتمعات التي يعيشون فيها.

ثالثاً

استنهاض دور الجماهير لحماية المنجزات الوطنية والدفاع عن برنامج الإجماع الوطني، وإشغال مخططات تصفية القضية الفلسطينية.

ثانياً

بلورة استراتيجية عمل نضالية موحدة بمشاركة جميع القوى السياسية والاجتماعية.

جلسات 'مفتاح' الحوارية تساهم في تعزيز دور الشباب في أطر منظمة التحرير الفلسطينية

كفلت "مفتاح" من خلال سلسلة الاجتماعات والحوارات التي عقدتها خلال العام 2017، وتواصلت خلال العام الجاري تمثيل جميع الأطراف الفاعلة وذات العلاقة المباشرة من ممثلين عن الفصائل السياسية والأطر الطلابية والمجموعات الشبابية، ودوائر منظمة التحرير المختلفة والاتحادات الشعبية، ومجالس اتحاد الطلبة في الجامعات الفلسطينية الحصول على التزام من الفصائل بضرورة تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، حيث نوقشت أهم التعديلات في النظام الداخلي للاتحاد العام لطلبة فلسطين بما يضمن تمثيلاً عادلاً للشباب الفلسطيني المتواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال اعتبار كل جامعة فلسطينية فرعاً قائماً بحد ذاته للاتحاد، بالإضافة إلى تحديد أعمار أعضاء الاتحاد وهيئاته القيادية، وتمثيل الشباب أيضاً بنسبة لا تقل عن 30% استناداً إلى قرار المجلس المركزي، حيث تم ترجمة هذه المطالب في ورقة سياسات عامة على طاولة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كتوصيات لاعتمادها بعد النظر والبت فيها.

في حين دلت مشاركة ممثلي الأطر الطلابية في الفصائل السياسية في تلك الحوارات، على طموح لدى هؤلاء بضرورة تفعيل الأجسام الشبابية ضمن النظام السياسي الفلسطيني، فترشح ثلاثة منهم لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة، ونال بعضهم عضويته كممثلين عن الشبيبة لدى فصائلهم السياسية، ما شكل نجاحاً لجميع الجهود التي بذلت على مدى الفترة الماضية، من قبل "مفتاح"، وساهمت في بلورة الجهود الوطنية وتوجيهها نحو الاهتمام بقضية حيوية ذات أثر مباشر في تجديد شرعية جزء من مكونات النظام السياسي الفلسطيني من خلال تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ووضعه ضمن أولويات العمل السياسي للشباب بترجمته إلى أجندة سياسية شبابية تشكل خارطة طريق لأولويات ومطالب الأطر والشبكات الشبابية.

النشرة نصف السنوية - العدد الثالث (كانون ثاني - حزيران 2018)

في العاصمة الأردنية عمان:

"مفتاح" بالشراكة مع ممثلات عن الأطر النسوية المختلفة حددت المرجعيات القانونية والوطنية للأجندة النسوية الفلسطينية: أولويات وتدخلات



حددت نساء فلسطين في مذكرة رفعت إلى المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الأخيرة التي عقدت في رام الله مطالبهن وأولويات أجندتهن السياسية والاجتماعية.

جاء ذلك خلال اللقاء الاستكمالي للقاء الإقليمي الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان، في الفترة الواقعة ما بين 27 و 28 آذار 2018، بحضور قيادات نسوية من فلسطين المحتلة عام 1967 وعام 1948، ومن بلدان اللجوء في لبنان وسوريا ومصر والأردن، حيث ناقشن مخرجاته ونتائجه، وتم التوافق على مجموعة من الأولويات والأدوات، تضمنتها مذكرة تشكل مرجعية تستند إليها النساء في مطالبهن ورويتهن، تمهيدا لرفعها إلى اجتماع المجلس الوطني، ومناقشة وضع المرأة في دولة فلسطين، وفي الاتحادات والنقابات والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالنساء الفلسطينيات. وتشتمل المذكرة على مجموعة من المطالب، أهمها: تمثيل النساء بالمناصفة، والعمل على تثبيت التوصية رقم (9) للمجلس المركزي، والتي تنص على

العمل على مشاركة المرأة في جميع مراكز القرار في بنى وهيئات ومؤسسات (م. ت. ف) بنسبة لا تقل عن 30%، وصولا إلى المناصفة، والتأكيد على دور النساء السياسي والنسوي في أماكن تواجدهن، بما فيها النساء اللاجئات، والنساء داخل الخط الأخضر. كما أكد اللقاء على تفعيل التواصل مع النساء في جميع أماكن تواجدهن، وضرورة انخراطهن في العمل الوطني والنسوي، وتنفيذ برامج مشتركة مع النساء داخل الخط الأخضر وتعزيز الخطاب الحقوقي للنساء، وتوسيع مشاركتهن في النقابات المهنية داخل الوطن وفي الشتات، وتعزيز العلاقات عبر الاتحادات والنقابات، وبناء جسور للتواصل ما بين النساء في أماكن تواجدهن لتقوية العلاقات مع المؤسسات. وأكدت النساء المشاركات في اللقاء الاستكمالي، على ضرورة التجاوب مع إشكاليات النساء الفلسطينيات في الشتات، والتي تم طرحها في اللقاء الإقليمي من النساء الفلسطينيات في كل من سوريا، لبنان، مصر والأردن، من خلال التواصل مع أجسام منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة، لتوعز إلى حكومات الدول العربية بحماية النساء الفلسطينيات وتحسين أوضاعهن، مع الحفاظ على الهوية الفلسطينية

مقترحات التعديلات على النظام الانتخابي بما يعزز مشاركة المرأة والشباب

نفذت "مفتاح" جلسة سياسات عامة بعنوان: "مقترحات التعديلات على النظام الانتخابي بما يعزز مشاركة المرأة والشباب"، نوقشت خلالها توصيات الورقة البحثية التي أعدتها "مفتاح" حول السبل المتاحة لتعديل النظام الانتخابي، بما يعزز المناخ الديمقراطي في فلسطين، حيث أكد المشاركون الذين يمثلون مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات والأطر النسوية ولجنة الانتخابات المركزية، ووزارة الحكم المحلي على ضرورة الضغط باتجاه تقديم مقترحات تعديلات قانونية على النظام الانتخابي بما يشكل ضمانة حقيقية لمشاركة المرأة والشباب بشكل منصف وعادل.

وناقش المشاركون في الجلسة مجمل التحديات التي تواجه إدخال التعديلات على النظام الانتخابي في فلسطين بما يحتويه من قانون الانتخابات العامة، وقانون انتخابات الهيئات المحلية رقم (10) للعام 2005، وتعديلاته بالقانون رقم 12 لسنة 2012، حيث أشارت نتائج الانتخابات الأخيرة للعام الماضي 2017، بالاستناد إلى تقارير لجنة الانتخابات، المركزية في الهيئات المحلية إلى أن نسبة تمثيل النساء فيها



لم تتعد الـ 20%. وأجمل المشاركون نقاشاتهم، بإجماعهم على إلغاء القيد المفروض على سن الترشيح للشباب ليصبح 18 عاما، والدعوة إلى تمثيل المرأة بالمناصفة في القوائم الانتخابية (50%)، وتخفيض نسبة الحسم من 8% إلى 5%، وضرورة التوافق على التعديلات المقترحة من قبل الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، ووجود إرادة سياسية حقيقية وجادة للعمل على هذه التعديلات.

النشرة نصف السنوية - العدد الثالث (كانون ثاني - حزيران 2018)

عرض توصيات لحماية المرأة الفلسطينية التي تعيش في ظل الاحتلال في الدورة الثانية والستين "للجنة وضع المرأة لدى الأمم المتحدة"



شاركت "مفتاح" في الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة (CSW) في نيويورك والتي قامت من خلاله بعرض نتائج البحث المعمق الذي يسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن تحت الاحتلال والتي ساهمت "مفتاح" بإعداده بالشراكة مع مؤسسات نسوية وحقوقية أخرى. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات وإظهارها في منصات حقوق الإنسان الدولية.

تأتي مساهمة "مفتاح" في هذا التقرير من خلال توثيق انتهاكات النساء والفتيات اللجان في فلسطين من خلال تعبئة 500 استمارة تم تطويرها بالاستناد إلى المرجعيات القانونية الدولية بهذا الخصوص. حيث يهدف هذا التقرير للضغط باتجاه حل دائم وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء في فلسطين بشكل عام والنساء اللجان بشكل خاص، والدفع باتجاه تحمل الجهات المختصة لمسؤولياتها التي ألزمتها بها الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات العلاقة بحماية اللجان من الانتهاكات المتعددة التي تتعرض لها جراء حالة اللجوء التي فرضت عليها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية المختلفة والمنهكة لمنظومة حقوق الإنسان ولللقانون الدولي، كما قدمت "مفتاح" موجزاً عن وضع المرأة الريفية في القدس والذي يعكس الإجراءات التي تستخدمها حكومة إسرائيل تجاه التطهير العرقي والتهميش القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة. وقد ناقش الموجز سياسات إسرائيل المتعلقة بالإغلاق والقيود المفروضة على حرية التنقل، وتوسيع المستوطنات، والجدار الذي شرع ببنائه في عام 2003 بشكل رئيسي حول المناطق الريفية، وهدم المنازل. إن لهذه الإجراءات أثراً مركب على النساء الفلسطينيات كمجموعة اجتماعية ضعيفة، مما يؤدي إلى زيادة الفقر وتفاقم العنف ضد المرأة، وتعرضها للعنف على أيدي السلطات الإسرائيلية، والعسكريين الإسرائيليين، والمستوطنين، والمخابرات.

الاستمرار في دعم الوزارات الشريكة في إصدار موازنات المواطن

عملت مفتاح منذ بداية عام 2018 على إعداد وإصدار موازنات المواطن 2018 لكل من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، وذلك من خلال التعاون الحثيث مع الوزارات الشريكة، في إطار تعاون توج بإصدار الموازنة للسنة الثانية على التوالي مع وزارة التربية والتعليم والسنة الثالثة لموازنة التنمية الاجتماعية. وتهدف "مفتاح" من خلال إصدار موازنة المواطن إلى تلخيص أهم سياسات وتوجهات الوزارة للسنة القادمة معبراً عنها بالأرقام الواردة في الموازنة المعتمدة، كما وتسعى إلى تمكين المواطن الفلسطيني من التعرف على كيفية توزيع النفقات بأنواعها، التشغيلية والتطويرية وبالتالي يساهم في تعزيز معايير الشفافية الدولية والتي تعتبر موازنة المواطن أحد معاييرها.

من أجل رؤية نسوية في الدستور الفلسطيني: "مفتاح" تنظم جولة دراسية برفقة وفد نسوي فلسطيني إلى تونس

نظمت مؤسسة "مفتاح" جولة دراسية إلى تونس برفقة وفد نسوي فلسطيني ضم تنوعاً وتمثيلاً للحركة النسوية الفلسطينية من عضوات الاتحاد العام للمرأة، ممثلة عن لجنة الدستور الفلسطيني، وممثلات عن المجتمع المدني، نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، ممثلة عن منظمة اليونيسكو وناشطات حقوقيات وقانونيات نسويات. وهدفت الجولة إلى اطلاع الوفد النسوي على المسار التطوري لصياغة والمصادقة على دستور 2014 في تونس لتكون الخطوة الأولى في جهود



الوصول إلى توافق نسوي حول دستور متوافق عليه من نساء فلسطين، من خلال المقاربة ما بين التجربة التونسية والسياسية الفلسطينية، والبناء على الجهود التي قامت بها "مفتاح" مؤخراً من خلال الوثيقة التي توافقت عليها النساء والتي تضم الإطار القانوني للأجندة الاجتماعية والسياسية للنساء الفلسطينيات. وتأتي أهمية هذه الجولة الدراسية في انسجامها مع ما يجري من جهود باتجاه موازنة القوانين والتشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والقرارات الدولية التي تم التوقيع عليها من قبل دولة فلسطين، والجهود التي تقوم بها لجنة الدستور في عملها نحو صياغة الدستور باعتباره السند الأساسي الذي يضمن حماية الحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني في الدولة الفلسطينية التي يصبو الشعب الفلسطيني إلى بنائها. وتبع الجولة الدراسية اجتماع للمشاركات تم خلاله مناقشة آليات العمل المناسبة والتي تتوافق مع السياق الفلسطيني في المشاركة والتأثير بصياغة دستور دولة فلسطين بما يكفل مدنبة الدولة وحماية حقوق المرأة في الدستور بالاستناد إلى ما لعبته الحركة النسوية والمجتمع المدني في تونس بالضغط باتجاه التأكيد على هوية الدولة المدنية والأسس الديمقراطية والتشاركية، والعدل بين الجهات وتضمين فصول واضحة تؤكد على المساواة وعدم التمييز وحماية حقوق المرأة واتخاذ التدابير للقضاء على العنف ضد المرأة.

إصدارات مفتاح خلال النصف الأول من العام 2018

نشرات متخصصة:

- * موازنة المواطن -2018 وزارة التربية والتعليم العالي
- * موازنة المواطن 2018 - وزارة التنمية الاجتماعية
- * موازنة المواطن 2018 - وزارة الصحة

دراسات نوعية:

- * دراسة توثيقية تحليلية لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق النساء اللاجئات في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- * تجربة القيادة التحولية في فلسطين - توثيق تجارب المرافقة للقيادات النسوية الواعدة.
- * دليل إرشادي: الدليل الإرشادي لإعداد موازنة المواطن في وزارة المالية والتخطيط

حقائق وأرقام

ترى "مفتاح" أن عرض المعلومات الدقيقة هو جزء أساسي من مهمتها. إن الحقائق والأرقام التي تعرضها "مفتاح" تقدم معلومات محددة عن مواضيع تتعلق بالواقع الفلسطيني، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، بحيث تستعرض هذه المواد مجموعة من الحقائق والإحصائيات والمعلومات عن مواضيع تتناول جوهر هذا الصراع. وخلال الفترة الماضية تم إعداد:

- ورقة "حقائق وأرقام" حول "موازنات القطاع الاجتماعي في فلسطين والإنفاق الفعلي للسنوات الثلاث 2016-2017-2018" حيث تبين هذه الورقة مقدار الموازنات المخصصة للقطاع الاجتماعي في فلسطين، خلال السنوات الثلاث، وتتبع مدى الاختلاف في تلك الموازنات والتي تعكس توجه الحكومة نحو القطاع الاجتماعي.
- ورقة "حقائق وأرقام" حول "موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ومخصصات الفقراء" حيث تحلل هذه الورقة مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية خلال السنوات الثلاث 2016 و 2017 و 2018 وتتبع مدى الاختلاف في تلك الموازنات والتي تعكس توجه وزارة الشؤون الاجتماعية في مكافحة الفقر وتمكين الفئات المهمشة.
- ورقة حقائق حول منظمة التحرير الفلسطينية وأجسامها المختلفة بالتركيز على المجلس الوطني الفلسطيني: تأسيسه، تركيبته، وأهم قراراته على مدار الأربعة والخمسين سنة الماضية.
- ورقة حقائق عن أهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن المؤلف من 15 عضواً أكثر من 600 قرار متعلق بالقضية الفلسطينية ابتداءً بقرار تقسيم فلسطين في العام 1947 حتى يومنا هذا.
- ورقة حقائق عن المعتقلين الأطفال في السجون الإسرائيلية حيث يتم احتجاز الأطفال الفلسطينيين ومحاكمتهم في محاكم عسكرية، دون حماية خاصة للمحتجزين الفُصّر التي حددها القانون الدولي. وأظهرت تلك الحقائق أنه في كل عام يتم اعتقال واستجواب واحتجاز ما بين 500-700 قاصر فلسطيني من قبل الجنود الإسرائيليين.

في ضيافة "مفتاح"

تعمل "مفتاح" على نشر مقابلات مع شخصيات قيادية وسياسية تناقش من خلالها التطورات والأوضاع الراهنة على الساحة السياسية الفلسطينية والتحول في المسارات السياسية الدولية وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

وأجريت خلال نصف الأول من العام الحالي اللقاءات الحوارية التالية:

* د. سناء سرغلي:

استاذة القانون الدستوري في جامعة النجاح، تتحدث عن أهمية المحكمة الدستورية في عملية بناء الدولة والفصل بين السلطات، داعية إلى نشر الوعي والثقافة الدستورية في صفوف المواطنين وشرائح المجتمع المختلفة، وصولاً إلى مشاركة واسعة في كتابة دستور دولة فلسطين القادمة ليعبر عن قناعات واعتقادات تلك الفئات والشرائح، مع أهمية التركيز على موضوع العدالة الجندرية والاجتماعية في كتابة الدستور.

* علا عوض:

رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تتحدث عن التعداد الأخير للسكان والمساكن والمنشآت الذي أعلن الجهاز عن نتائجه مؤخراً حيث حقق الجهاز نقلة نوعية باتجاه البيانات الإلكترونية وربطها بنظم المعلومات الجغرافية رغم التحديات. كما تحدثت عن التعداد السكاني للاجئين في لبنان والذي سيوفر قاعدة بيانات إحصائية شاملة وحديثة حول الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

* ماجدة المصري:

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: تتحدث عن العوامل السياسية والوطنية وراء مشاركة الجبهة الديمقراطية في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، وكيانية منظمة التحرير الفلسطينية وأهمية دعم تمثيل النساء والشباب في المجلس الوطني وكافة مراكز صناعة القرار.